تقرير عن كتاب
المنهج الدلالي الأصولي وأثره في حفظ الشريعة
تأليف: د. محمد بن إبراهيم التركي

إعداد: محمد بن فردان بن ثابت القحطاني

محاور الكتاب:

- بدأ المؤلف كتابه بتمهيد، عرّف فيه باللغة وأقسامها، ثم تحدث عن الحكمة من إحداث اللغات، ثم بحث مسألة وضع اللغات، ثم بيّن اختلاف اللغات وسببه وتفضيل العربية على باقي اللغات، ثم قصد إلى إيضاح طرق معرفة اللغات، ثم بيّن مقام اللفظ والمعنى في اللغة، ومناسبة اللفظ لمعناه في أصل الوضع، هل هي طبيعية أو عشوائية؟ والكلام وجميع ما يتعلق به وبأنواعه وعوارضه، هل هو موضوع للفظ اللساني مجاز في المعنى النفساني، أو العكس؟ وأيهما أشرف في اللغة: اللفظ أو المعنى؟ ثم بيّن أهمية اللغة في الدلالة الأصولية، ثم تحدث عن خصائص نصوص الشريعة، وذكر منها خمس خصائص، وهي: خصيصة الحفظ، وخصيصة البيان، وخصيصة الشمول، وخصيصة الإعجاز، وخصيصة التشابه والائتلاف.
- الفصل الأول في التعريفات والأسس والمحامل، فبيّن تعريف المنهج، والدلالة وأقسامها، واللفظ وأقسامه، والمراد بدلالة الألفاظ، ثم بيّن المراد بأسس الدلالة وصفتها، وتقسيمها إلى: وضع لغوي، واستعمال عرفي، ووضع شرعي، ثم بيّن المراد بمحامل الدلالة الأصولية، وأهميتها، وصفتها، وشروطها، وتقسيمها إلى: حمل على اللسان العربي، وحمل على البيان الشرعي، وحمل على الفطرة الأمية.
- الفصل الثاني في دوافع نشأة علم الدلالة الأصولية، وذكر منها خمسة دوافع، وهي: الإجمال في معنى اللفظ وغرابته، والوقائع المستجدة، وفساد اللسان العربي، والتعارض بين ظاهر الدلالات، وبوادر التأويل الفاسد، بيّن في كل واحد منها وجه كونه أحد دوافع نشأة علم الدلالة، وأمثلة عليه، ثم بيّن المسار التاريخي لتطور علم الدلالة الأصولية وتكوينه، بداية من عصر التشريع والصحابة، ثم عصر التابعين إلى تقعيد الشافعي، وقبله بدأت محاولات لتدوين دراسة المعنى مع أمثال مقاتل بن سليمان في

كتابه (الأشباه والنظائر) الذي اهتم بجانب تعدد دلالة كلمات القرآن وعباراته، فذكر فيه الكلمات المتحدة في اللفظ والمختلفة في المعنى، ثم بعد ذلك رسوخ علم الدلالة في كتب الأصول.

- الفصل الثالث في أصول علم الدلالة الأصولية، وهي ست دلالات، قدّم دلالة الطلب، وبيّن سبب البدء بها، وهي استدعاء الفعل واستدعاء الترك (الأمر والنهي)، والعلاقة بينهما، ثم انتقل إلى دلالة الوضوح والخفاء، وبيّن ما هو واضح الدلالة، وما هو خفي الدلالة، واختلاف التقسيم بين الحنفية والجمهور، والعلاقة بينهما، ثم انتقل إلى دلالة العموم والخصوص، بيّن فيها دلالة العام والخاص، والعلاقة بينهما، ثم انتقل إلى دلالة الإطلاق والتقييد، وبيّن مناسبة بحث الإطلاق بعد العموم، والعلاقة بين دلالة الإطلاق ودلالة التقييد، ثم انتقل إلى دلالة المنظوم وغير المنظوم، وبيّن وجه تقسيم الدلالة إلى منظوم وغير منظوم، واختلاف التقسيم بين الحنفية والجمهور، والعلاقة بين دلالة المنظوم ودلالة غير المنظوم، ثم انتقل إلى الدلالة المقاصدية، وبيّن وجه دخول المقاصد في الدلالات، وقسّم الدلالة المقاصدية إلى ثلاثة أقسام: دلالة مقاصدية بطريق التعليل، ودلالة مقاصدية بطريق تحقيق المصلحة، ودلالة مقاصدية بطريق الفحوى.
- الفصل الرابع في أثر علم الدلالة الأصولية، وقسّم أثرها إلى قسمين: أثرها في حفظ الشريعة بحفظ قطعياتها، وظواهرها، وعمومها، ووسطيتها، وأثرها في تنمية العلوم الفقهية والعربية.
- الفصل الخامس في النظريات الدلالية غير الشرعية ونقدها، بدأ ببيان وجه مناسبة عرضها ونقدها، وقسّم النظريات الدلالية غير الشرعية إلى قسمين: نظريات دلالية تاريخية غير شرعية، وتشتمل على: نظرية تقديم العقل على النقل، ونظرية دلالة الظاهر والباطن ومعرفة العامة والخاصة، ونظريات دلالية معاصرة غير شرعية، وتشتمل على: نظرية تقديم المصلحة على النص، ونظرية تاريخية النص و(الأنسنة)، يبدأ بوصف النظرية، ثم بعد ذلك يأتي النقد.
- ختم المؤلف كتابه بفهرس المصادر والمراجع والموضوعات، ولم يذكر له خاتمة.

عرض الكتاب للاختلاف بين الحنفية والجمهور في دلالات الألفاظ:

تطرق المؤلف إلى اختلاف التقسيم في دلالات الألفاظ بين الحنفية والجمهور في مبحثين فقط: أحدهما في باب مبحث دلالة الوضوح والخفاء، والآخر في مبحث دلالة المنظوم وغير المنظوم.

دلالة الوضوح:

منهج الحنفية في واضح الدلالة: قسّم علماء الحنفية واضح الدلالة في دلالته على معناه إلى أربعة أقسام، اقتضاها احتمال دلالة الواضح للتأويل أو التخصيص أو النسخ، فقوة وضوحه تكون بنفيه لهذه الاحتمالات أو لبعضها، وضعف وضوحه تكون بقابليته لها أو لبعضها، وهي في ترتيب تصاعدي (تعلِّي) نحو قوة الوضوح:

١- الظاهر. ٢- النص. ٣- المفسَّر. ٤- المحكم.

منهج الجمهور في واضح الدلالة: أجمل جمهرة المتكلمين معيار تقسيم واضح الدلالة في قبول الاحتمال من عدمه، فما يَقبل الاحتمال فهو (الظاهر) الأقل دلالة، وما لا يقبل الاحتمال فهو (النص) الأوضح دلالة، فالقسمة ثنائية.

دلالة الخفي:

منهج الحنفية في خفي الدلالة: نظر الفقهاء الأحناف إلى خفي الدلالة فصنّفوه بحسب قوة غموض الدلالة وضعفها إلى أربعة أقسام، تقابل أقسام واضح الدلالة، وهي في ترتيب تصاعدي (تعلِّي) نحو الخفاء:

١- الخفي ويقابله الظاهر. ٢- المشكل ويقابله النص.

٣- المجمل ويقابله المفسَّر. ٤- المتشابه ويقابله المحكم.

ووجه هذا التقسيم لخفي الدلالة: عائد إلى نوع خفاء اللفظ، فإذا خفي المراد من اللفظ فخفاؤه إما لنفس الصيغة، أو لعارض خارجي، فالثاني يُسمّى خفيًا، والأول إما يدرك بالعقل والاجتهاد أو لا، الأول يُسمّى مشكلًا، والثاني إما أن يدرك المراد منه بالنقل أو لا يدرك مطلقًا، الأول يُسمّى مجملًا، والثاني يُسمّى متشابهًا.

منهج الجمهور في خفي الدلالة: يجمل الجمهور خفي الدلالة في نوع واحد، هو (المجمل).

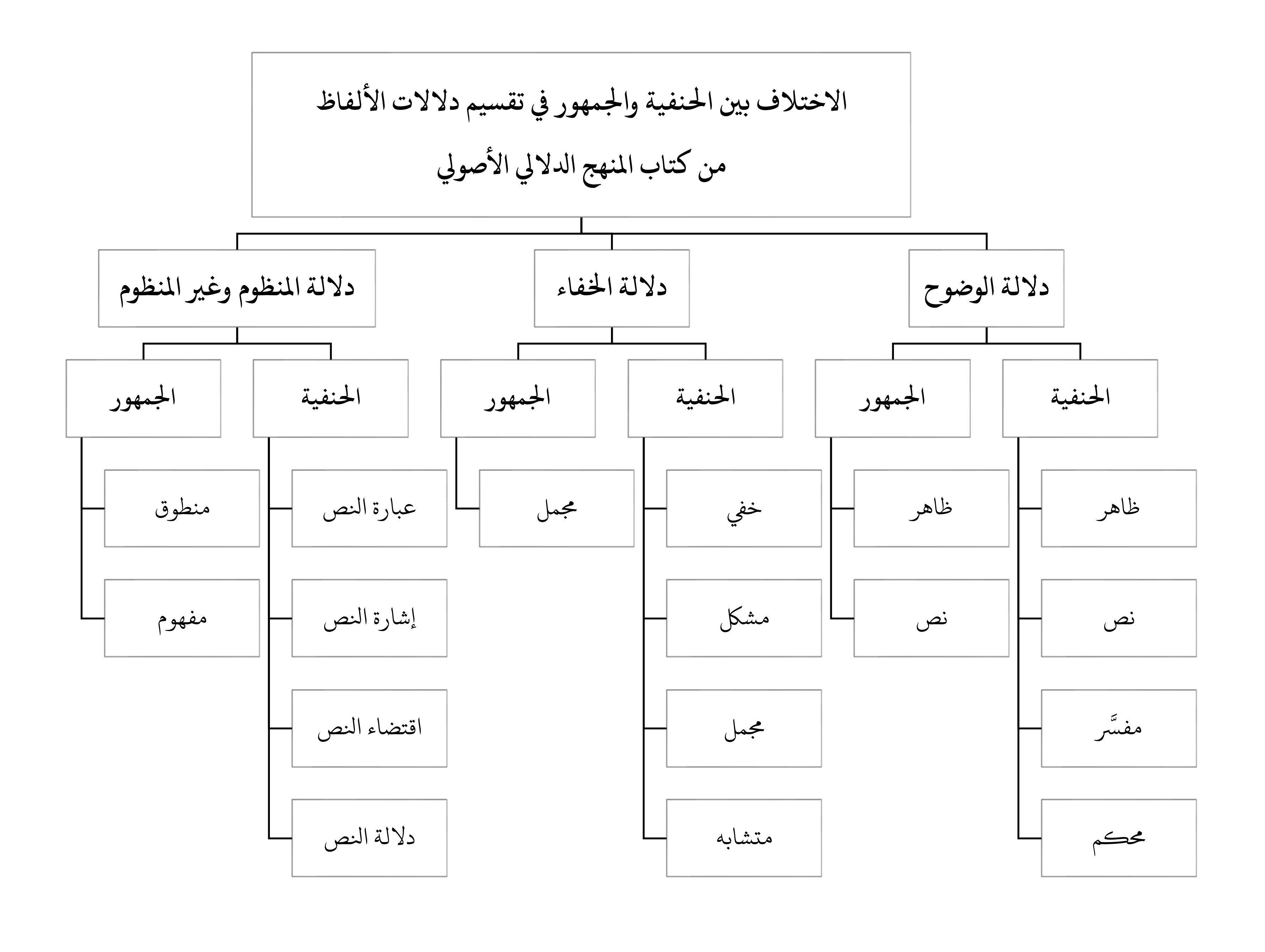
دلالة المنظوم وغير المنظوم:

منهج الحنفية في دلالة المنظوم وغير المنظوم: التزم الحنفية رغبتهم في التقسيم الرباعي[1]، فجعلوا الدلالة أربعة أقسام، وهي: عبارة النص، وإشارة النص، واقتضاء النص، ودلالة النص، وجعلوا محور التقسيم مرتكزًا على القصد والسوق النصي؛ لأن وجه ضبطه على ما ذكره القوم: أن الحكم المستفاد من النظر إما أن يكون ثابتًا بنفس النظم أو لا، والأول إن كان النظم مسوقًا له فهو العبارة، وإلا فهو الإشارة، والثاني إن كان الحكم مفهومًا -أي: مقصودًا- منه لغة فهي الدلالة، أو شرعًا فهو الاقتضاء.

منهج الجمهور في دلالة المنظوم وغير المنظوم: قسّم الجمهور ما يستفاد من اللفظ قسمان: أحدهما متلقى من المنطوق به المصرح بذكره، والثاني ما يستفاد من اللفظ وهو مسكوت عنه لا ذكر له على قضية التصريح.

---

(١) وقد سمّاها أبو المظفر السمعاني في القواطع: بـ(أربعات) أبي زيد، وأنَّ أربعاته ليست قائمة على تقسيم علمي بقدر ما هو التزام لعدد أربعة في كل تقسيم دلالي.


الاختلاف بين الحنفية والجمهور في تقسيم دلالات الألفاظ
من كتاب المنهج الدلالي الأصولي
دلالة الوضوح
الحنفية
ظاهر
نص
مفسَّر
محكم
الجمهور
ظاهر
نص
دلالة الخفاء
الحنفية
خفي
مشكل
مجمل
متشابه
الجمهور
مجمل
دلالة المنظوم وغير المنظوم
الحنفية
عبارة النص
إشارة النص
اقتضاء النص
دلالة النص
الجمهور
منطوق
مفهوم